

Distr.: General
22 August 2016
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الحادية والسبعون
البند ٤٩ من جدول الأعمال المؤقت*
وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين
الفلسطينيين في الشرق الأدنى

تقرير الفريق العامل المعني بتمويل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى

المقرر: كيتيل هالفورسن (النرويج)

موجز

يعرض هذا التقرير المقدم من الفريق العامل المعني بتمويل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى الأنشطة التي اضطلع بها الفريق في عام ٢٠١٦ ويقدم بيانا مفصلا عن الحالة المالية الراهنة للوكالة. وقد اعتمد الفريق العامل التقرير بالإجماع في اجتماعه المعقود في ٢٢ آب/أغسطس ٢٠١٦. وعلى غرار التقارير السابقة، ينتهي هذا التقرير بملاحظات ختامية موجهة إلى جميع الدول الأعضاء.

* A/71/150



الرجاء إعادة استعمال الورق

130916 090916 16-14559X (A)



أولا - مقدمة

- ١ - أنشئت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). بموجب قرار الجمعية العامة ٣٠٢ (د-٤)، وقامت الجمعية مؤخرا بتجديد ولايتها بموجب قرارها ٧٦/٦٨.
- ٢ - وأنشأت الجمعية العامة الفريق العامل المعني بتمويل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. بموجب قرارها ٢٦٥٦ (د-٢٥) ليتولى دراسة جميع جوانب تمويل الوكالة.
- ٣ - ويتألف الفريق العامل من ممثلي تركيا، وترينيداد وتوباغو، وغانا، وفرنسا، ولبنان، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والنرويج، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان. ويرأس الفريق حاليا الممثل الدائم لتركيا يشار خالد شفيق.
- ٤ - وقد نظرت الجمعية العامة، في دورتها الخامسة والعشرين وفي جميع الدورات التي تلتها، في التقارير التي قدمها إليها الفريق العامل (الوثيقة A/70/379 في عام ٢٠١٥)، واتخذت قرارات تتعلق بالأونروا والفريق العامل، وأحاطت علما مع التقدير بالجهود التي يبذلها الفريق العامل (القرار ٨٥/٧٠).

ثانيا - أنشطة الفريق العامل

- ٥ - في الدورة العادية الأولى التي عقدها الفريق العامل في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦، أعد الفريق هذا التقرير، وكان برئاسة المستشار الأول التركي مقبول بشاك يلتشين. وقدمت وكالة الأونروا تقريرا عن آخر مستجدات الحالة المالية الخطيرة للوكالة والحالة في ميادين عمليات الأونروا. واجتمع الفريق العامل على مستوى الخبراء يومي ١٤ و ٢٦ تموز/يوليه ويومي ٩ و ١٦ آب/أغسطس، واعتمد هذا التقرير في ٢٢ آب/أغسطس بحضور الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة ومدير مكتب الأونروا في نيويورك ونائب مدير شعبة الشرق الأوسط وغرب آسيا.

ثالثا - الحالة المالية لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى

- ٦ - طوال تاريخ وكالة الأونروا، وفي سياق محنة السكان اللاجئين الفلسطينيين التي لم تجد لها حلا، واحتياجاتهم المتزايدة في منطقة يسودها عدم الاستقرار بشكل مزمن، واجهت الوكالة ظروفًا مالية صعبة، ولا سيما عجز مالي مستحکم. وهذا العجز المالي قيد

قدرة الوكالة على تنفيذ ولايتها تنفيذًا كاملاً، تلك الولاية التي تقضي بتوفير المساعدة والحماية للاجئين الفلسطينيين المسجلين، الذين أصبح عددهم الآن ٥,٢ ملايين نسمة وباتوا يشكلون أكثر من ٤٠ في المائة من عدد اللاجئين الذي طال أمد لجوئهم في جميع أنحاء العالم. والوكالة بصفتها هيئة من هيئات الأمم المتحدة كلفها المجتمع الدولي بالمسؤولية الرئيسية عن تلبية احتياجاتهم الأساسية، وفي ضوء المساهمة الكبيرة للوكالة في التنمية البشرية للاجئين الفلسطينيين والدور الذي تقوم به بوصفها هيئة مرنة وأول من يستجيب لتلك الاحتياجات في حالات الطوارئ الإنسانية، لهذا فإنها تواجه سلسلة من الأزمات المالية التي تتطلب اتخاذ إجراءات متضافرة.

٧ - وأخذت الوكالة على عاتقها التزاماً طويل الأجل بمواصلة عملها من خلال تقديم الخدمات على نحو يتسم بالكفاءة والفعالية في برامجها الأساسية وعملها الإنساني. وقد اتخذت مؤخرًا مجموعة من التدابير القوية لتحقيق المزيد من الكفاءة والتأثير. وبالإضافة إلى ذلك، فقد باشرت في تنفيذ استراتيجيتها الثانية لتعبئة الموارد للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨، من أجل تحديد إطار انخراطها مع الجهات المانحة والشركاء. ويؤكد الفريق العامل أن الاستدامة المالية للأونروا هدف لم يتحقق حتى الآن ويجب مواصلة السعي لتحقيقه بعزيمة جديدة في خضم الأزمات المالية الأخيرة التي تجاوزت في حدتها الأزمات التي واجهتها في السنوات السابقة.

٨ - فالعجز المتكرر في الميزانية هو أحد الشواغل الخطيرة التي تقلق الجهات المانحة والبلدان المضيفة، ولكنه هزّ، في المقام الأول، ثقة اللاجئين الفلسطينيين في الوكالة. والهشاشة المالية للوكالة تزيد من مشاعر القلق التي تساور اللاجئين إزاء قدرة المجتمع الدولي على تلبية أبسط احتياجاتهم في منطقة لا تنعم بالاستقرار. وفي خضم هذه التطورات، فإن اللاجئين الفلسطينيين الذي تأثروا بالتراجع الدائر في المنطقة نزحوا من مناطقهم وانضموا إلى سكان آخرين بحثاً عن ملجأ بأعداد كبيرة في البلدان المجاورة، وبدرجة أقل في أوروبا. وباتت الآمال التي يعقدونها على استتباب السلام والأمان وتأمين مستقبل واعد لهم ولأولادهم عرضة للخطر بفعل النزاعات والفقر المدقع.

٩ - وفي ٤ آب/أغسطس ٢٠١٥، قدم الأمين العام إلى الجمعية العامة تقريراً خاصاً للمفوض العام للأونروا بشأن الأزمة المالية التي تعصف بالوكالة (A/70/272). ونبه التقرير المجتمع الدولي إلى أن برنامج التعليم الهام للوكالة بات عرضة للخطر في خريف عام ٢٠١٥، لأن عجزاً مالياً متوقعاً مقداره ١٠١ مليون دولار يهدد بتأخير بدء السنة الدراسية لخمسمائة ألف طالب من طلاب مدارس الأونروا ما لم يُسد العجز خلال العطلة الصيفية. وشرعت

الوكالة في اتخاذ تدابير داخلية وخارجية لمعالجة الأزمة. وشارك مسؤولون كبار من الأمم المتحدة وحكومات الدول على أعلى مستوى للمساعدة في سد العجز المالي وضمان حصول طلاب مدارس الأونروا على التعليم.

١٠ - وبحلول أواخر آب/أغسطس، أعلنت تعهدات بدفع أموال إضافية تقدر بنحو ٨٠ مليون دولار، ونصف هذا المبلغ تعهدت بدفعه جهات مانحة عربية، بغية سد العجز المالي البالغ ١٠١ مليون دولار. واستجابت الإمارات العربية المتحدة والكويت والمملكة العربية السعودية لنداء الوكالة سد العجز فتبرعت بما مجموعه ٥٤,٨ مليون دولار للأونروا في عام ٢٠١٥، وتجاوزت بهذا المبلغ مساهمتها السابقة في الميزانية البرنامجية (كان اسمها سابقا الصندوق العام). وسمحت التبرعات السخية من طائفة من الجهات المانحة للأونروا بمواصلة عملياتها في عام ٢٠١٥ بدون انقطاع، ولكنها لم تغير الحالة المالية للوكالة على المدى الطويل.

١١ - وعلى هامش المناقشة العامة للجمعية العامة التي جرت في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، ترأس وزيراً خارجياً الأردن والسويد الاجتماع الأول الذي عقد لمناقشة الاستدامة المالية للوكالة. وكانت الرسالة ذات شقين: ينبغي للوكالة أن تواصل جهودها الإصلاحية مع المحافظة على جودة الخدمات التي تقدمها؛ وينبغي للدول الأعضاء أن تسعى إلى تقديم المزيد من التمويل المستدام والمتوقع للوكالة.

١٢ - وفي أواخر عام ٢٠١٥، نبهت الأونروا المجتمع الدولي مرة أخرى إلى أزمة مالية أخرى تلوح في الأفق وتمثل في عجز متوقع في ميزانيتها الأساسية. وترأس الأردن والسويد اجتماعاً آخر في مقر الأمم المتحدة في نيويورك في أيار/مايو ٢٠١٦ هدفه تسليط الضوء على أهمية كفالة استدامة الأونروا.

١٣ - وتؤكد هذه الاتجاهات ضرورة برنامج الوكالة وإصلاحاتها الإدارية، وأهمية توسيع قاعدة الجهات المانحة والحاجة إلى زيادة الدعم الذي تقدمه الدول الأعضاء من أجل وضع الأونروا على أساس مالي مستقر. ويلاحظ الفريق العامل أن العجز المالي في الميزانية البرنامجية للوكالة بلغ ٩٦,٥ مليون دولار في آب/أغسطس ٢٠١٦، وهذا العجز يمثل أكثر من ١٤ في المائة من ميزانيتها النقدية البالغة ٦٦٨ مليون دولار لعام ٢٠١٦، أو ما يعادل ثلاثة أشهر تقريباً من الخدمات التعليمية التي تقدمها إلى نصف مليون طفل من أطفال اللاجئين الفلسطينيين.

١٤ - ووضعت الوكالة استراتيجية متوسطة الأجل للفترة ٢٠١٦-٢٠٢١ بالتشاور مع الدول المضيفة والجهات المانحة الرئيسية، وستمكّن هذه الاستراتيجية من أن تصبح أكثر كفاءة وفعالية من حيث التكلفة وأن تقدم فضلاً عن ذلك خدمات أساسية ذات جودة عالية إلى اللاجئين الفلسطينيين. وحظيت هذه الاستراتيجية بتأييد اللجنة الاستشارية للوكالة. وهناك

العديد من الإصلاحات المتوخاة في الاستراتيجية ستزيد من تحسين فعالية تكاليف برامج الوكالة فضلا عن تعزيز خدماتها الأساسية أيضا. وأحرزت الوكالة تقدما سريعا في تحقيق عدد من الإصلاحات، التي كانت إما قيد التنفيذ أو قطعت شوطا بعيدا في التنفيذ بحلول منتصف عام ٢٠١٦. وفي الوقت نفسه، أبلغت قيادة الوكالة أنها ارتقت إلى مستويات جديدة في ما فرضته من ضوابط مالية وتنظيم لجميع ميزانيات الوكالة، وأن هذا الأمر أسهم في النمو الصفري الذي شهدته الميزانية عام ٢٠١٦ وذلك للمرة الأولى منذ عشر سنوات.

١٥ - وانخفضت التبرعات المقدمة إلى نداءات الطوارئ للوكالة، لا سيما فيما يتعلق بندااء الطوارئ للأرض الفلسطينية المحتلة، وبلغت نسبة تمويلها ٣٦ في المائة حتى ١٨ آب/أغسطس ٢٠١٦. واتسمت وتيرة الدعم المالي لمشروع إعادة الإعمار الرئيسيين اللذين تقوم بهما الوكالة في مخيم نهر البارد وقطاع غزة بالبطء، على الرغم من التعهدات الأخيرة والمحاولات الرامية إلى تنشيط المشروعين. وفي هذا الصدد لا تزال التحديات هائلة، ولا يزال اللاجئون يعانون من آثار التشرد الطويل والضعف الحاد.

١٦ - وتؤكد الإصلاحات التي تقوم بها الوكالة، ضمن أمور أخرى، التزام قيادتها بالشفافية والمساءلة، بما يتفق مع مبادئ الصفقة الكبرى بشأن تمويل المساعدة الإنسانية التي أعلن عنها في مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني، الذي عقد في اسطنبول في أيار/مايو ٢٠١٦. وأحكام الصفقة الكبرى، التي تدعو إلى زيادة التمويل غير المخصص والمتوقع والمتعدد السنوات، من شأنها أن تساعد الوكالة على تنفيذ ولايتها بمزيد من الكفاءة والتحكم بالتكاليف التشغيلية الرئيسية أو الحد منها. وتبسيط التقارير، الذي تناوله الصفقة الكبرى، التي تقدمها إلى أصحاب المصلحة هو أيضا أولوية من أولويات الأونروا، كما هو الحال بالنسبة لمنظومة الأمم المتحدة على نطاق أوسع والدول الأعضاء.

١٧ - ويسهم عمل الوكالة لصالح اللاجئين الفلسطينيين أيضا إسهاما مباشرا في الجهود العالمية الأوسع نطاقا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠. ونظرا إلى أن نصف مليون من الطلبة مسجلين في المدارس، وتطبيق التوازن الكامل بين الجنسين في مدارس الوكالة البالغ عددها ٦٩٢ مدرسة وتحقيق أحد أعلى معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة في الشرق الأوسط، لذا فمن الضروري أن يحصل أبناء اللاجئين الفلسطينيين بدون انقطاع على التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وأن يستفيدوا من فرص التعلم مدى الحياة وفقا للهدف ٤.

١٨ - ومنذ أن بدأت الأونروا عملياتها في عام ١٩٥٠، ما برحت تقدم خدماتها للاجئين الفلسطينيين في قطاع غزة والضفة الغربية والأردن ولبنان والجمهورية العربية السورية، بتيسير ودعم الحكومات المضيئة والجهات المانحة. وفي الوقت الراهن، يقدم موظفوها البالغ

عدددهم ٣٠.٠٠٠ موظف خدمات التنمية البشرية الحيوية والمساعدة الطارئة إلى اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لدى الوكالة، الذين أصبح عددهم الآن ٥,٢ ملايين نسمة. وما زال اللاجئون الفلسطينيون من بين أكثر الفئات عرضة للأذى في مجتمعاتهم وهم يعانون من الفقر، وارتفاع معدلات البطالة (ولا سيما بين الشباب والنساء) والتمييز بأشكاله المختلفة وافتقار عام إلى التمتع الكامل بحقوق الإنسان. وهذا الوضع قد تفاقم نتيجة للتراعات المتكررة في المنطقة، وآخرها النزاع الذي نشب في الجمهورية العربية السورية منذ عام ٢٠١١ وفي غزة في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ و ٢٠١٢ و ٢٠١٤.

١٩ - ومنذ عام ٢٠١١، لقي ٣٠ موظفا من موظفي الأونروا حتفهم نتيجة للنزاع، ولا يزال ٢٥ موظفا في عداد المفقودين أو المحتجزين أو المختطفين في الجمهورية العربية السورية حتى تموز/يوليه ٢٠١٦. وهذه الخسائر المأساوية مشمولة في العدد الكبير من اللاجئين الفلسطينيين الذين قتلوا أو جرحوا خلال النزاعات المتكررة التي اندلعت في المنطقة. ولا تزال التهديدات والاعتداءات التي يتعرض لها موظفو الأونروا تشكل مصدر قلق كبير. وبغية الاستمرار في تقديم الخدمات إلى اللاجئين الفلسطينيين في حالات النزاع، ظلت الأونروا تتحلى بالمرونة وكيفية نفسها مع الواقع على الأرض، ولا سيما في مجال تقديم خدمات التعليم في حالات الطوارئ في الجمهورية العربية السورية. وقد جرى تسليط الضوء على الأعمال المبتكرة التي تقوم بها الوكالة فيما يتعلق بالتعليم في حالات الطوارئ في مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني.

٢٠ - ويقر الفريق العامل بأن الأونروا لا تزال تضطلع بدور رئيسي في تحقيق الاستقرار لمجتمع اللاجئين الفلسطينيين وللمنطقة التي تعاني من الاضطراب مثل منطقة الشرق الأوسط وفي سياق التحركات الجماعية الأخيرة للاجئين فيها. ويؤثر الحصول على خدماتها، بما في ذلك الخدمات التعليمية، على قرارات اللاجئين الفلسطينيين بشأن البقاء في أمكانهم بدلا من المخاطرة بحياتهم في محاولة للوصول إلى أوروبا وأماكن أخرى. ومن المهم الإشارة إلى أن تكلفة دعم لاجئي فلسطيني من خلال دعم الأونروا أقل بكثير من تكلفة دعم لاجئي في أوروبا. وأهمية الحفاظ على فعالية خدمات الوكالة أمر له علاقة وثيقة للغاية بسياق الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن التصدي للتحركات الكبيرة للاجئين والمهاجرين، المقرر عقده يوم ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ في مقر الأمم المتحدة.

٢١ - وفي غزة، لا تزال ظروف معيشة نحو ١,٣ مليون من اللاجئين الفلسطينيين المسجلين آخذة في التدهور نتيجة لتأثير النزاعات المتكررة ودوامه التدهور الاقتصادي التي تشهدها غزة منذ عام ٢٠٠٠. وثمة تحديات لا زالت تواجه عملية تشغيل آلية إعادة إعمار

غزة، التي أنشئت بعد التصعيد العسكري في تموز/يوليه وآب/أغسطس ٢٠١٤ لتيسير دخول مواد البناء إلى قطاع غزة بكميات كافية لضمان تلبية احتياجات التعمير. وكان لإغلاق قطاع غزة، الذي يدخل الآن سنته العاشرة، أثر مدمر على الاقتصاد. ووصلت معدلات البطالة إلى حوالي ٤٠ في المائة، وبلغت نحو ٦٠ في المائة في صفوف الشباب، وهي من بين أعلى المعدلات في العالم، وتسهم في الاعتماد الشديد لما يقدر بـ ٨٠ في المائة من السكان على المساعدة الدولية. وفي عام ٢٠١٦، ستقدم الأونروا وحدها المساعدة الغذائية إلى ٩٣٠.٠٠٠ من اللاجئين الفلسطينيين، أو ما يعادل نصف مجموع سكان غزة. ولا تزال القيود التي تفرضها الحكومة الإسرائيلية على إمكانية الوصول والتنقل تحدّ بشكل خطير من حركة الناس والسلع والخدمات، وتزيد من التكاليف المالية التي تتحملها الأونروا من أجل تقديم المعونة الإنسانية الفعالة إلى اللاجئين. وهذه الحالة لا تعيق التنمية الاقتصادية فحسب، بل وتسهم أيضا إسهاما مباشرا في ارتفاع معدلات البطالة وانعدام الأمن الغذائي للاجئين. ويساور الفريق العامل القلق إزاء ما تتكبده الوكالة من تكاليف لقاء الاستعانة بموظفين إضافيين وتكاليف المرور العابر والتكاليف اللوجستية نتيجة لعمليات الإغلاق والإجراءات الأمنية الإسرائيلية المتعلقة بالوصول إلى جميع واردات الوكالة إلى غزة ورصدها. وهذه التكاليف تجاوزت مبلغ ٨,٦ ملايين دولار في عام ٢٠١٥. ويشدد الفريق العامل على ضرورة إحراز تقدم في معالجة الحالة الاقتصادية والإنسانية العامة في غزة، ويؤكد أهمية التنفيذ الكامل لقراري مجلس الأمن ١٨٥٠ (٢٠٠٨) و ١٨٦٠ (٢٠٠٩).

٢٢ - ولا يزال الاحتلال الإسرائيلي يقيد حياة مجتمع اللاجئين الفلسطينيين، الذين يبلغ عددهم حاليا نحو ٨٠٠.٠٠٠ من الأشخاص المسجلين لدى ميدان عمليات الوكالة في الضفة الغربية. ومنذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، شهدت الضفة الغربية زيادة كبيرة في أعمال العنف، بما في ذلك المصادمات حول مخيمات اللاجئين وقتل لاجئين فلسطينيين، ومدنيين إسرائيليين وأفراد من قوات الأمن الإسرائيلية. وأثر هدم المنازل، وتشريد الأسر وعنف المستوطنين، ولا سيما في المنطقة جيم، تأثيرا حادا على اللاجئين الفلسطينيين. وفي عام ٢٠١٥، قامت السلطات الإسرائيلية بدم ٥٥٠ من المباني غير المرخصة المملوكة للفلسطينيين، مما أدى إلى تشريد ٨٠٧ أشخاص، منهم ٢٨٧ من اللاجئين الفلسطينيين، بالمقارنة مع ٤١١ من اللاجئين الذين تضرروا من عمليات الهدم في عام ٢٠١٤. ومنذ بداية عام ٢٠١٦ إلى ١٥ آب/أغسطس ٢٠١٦، هدمت السلطات الإسرائيلية ٧٦٢ مبنى فلسطينيا. وهذا أدى إلى تشريد ما لا يقل عن ١٦٢ شخصا من الرجال والنساء والأطفال الفلسطينيين، بمن فيهم البدو. وأثارت خطط التوسع الاستيطاني، بما في ذلك في مناطق تقع في القدس الشرقية، قلقا كبيرا لمجتمع اللاجئين الفلسطينيين. وواصلت إسرائيل

تنفيذ خطط لنقل ٥٠ مجتمعا من المجتمعات البدوية، تعيش فيها أغلبية من اللاجئين الفلسطينيين. وكان للقيود التي تفرضها الحكومة الإسرائيلية على حركة اللاجئين أثر موهن على اقتصاد الضفة الغربية. وفي عام ٢٠١٥، بلغ مجموع ضريبة القيمة المضافة المستحقة للوكالة على وزارة مالية السلطة الفلسطينية لقاء الخدمات والسلع التي تم شراؤها للضفة الغربية وقطاع غزة ٩٠,٩ مليون دولار، وهذا الرقم أقل بقليل من العام السابق الذي بلغ مستوى غير مسبوق قدره ٩٦,٨ مليون دولار.

٢٣ - وفي الجمهورية العربية السورية، لا يزال النزاع يلحق خسائر فادحة باللاجئين الفلسطينيين، وقد تشرد أكثر من ٦٠ في المائة ممن بقي منهم والمقدر عددهم بـ ٤٥٠.٠٠٠ من اللاجئين الفلسطينيين في الجمهورية العربية السورية. وقد شهد مخيم اليرموك بعضا من أعنف المعارك بين النظام السوري والجماعات المعارضة والجماعات الموصوفة بالإرهابية مثل جبهة النصرة وداعش. وبات ما كان يعد المركز الاقتصادي لمجتمع اللاجئين الفلسطينيين الآن ركاما من الأنقاض. وتشير التقديرات إلى أنه لم يبق في المخيم سوى نحو ١٠.٠٠٠ من اللاجئين الفلسطينيين، بينما نزح بقية السكان إلى أماكن أخرى في الجمهورية العربية السورية، ولا سيما في دمشق. وفي مخيم خان الشيوخ، جنوبي ريف دمشق، لا يزال القتال المحتدم بين أطراف النزاع الذي تُستخدم فيه الأسلحة الثقيلة والقنابل الجوية بصورة عشوائية يهدد حياة اللاجئين الفلسطينيين ويلحق الأضرار بمنازل المدنيين ويدمرها. وقد فرّ ما يقرب من ٦٠.٠٠٠ من اللاجئين الفلسطينيين من الجمهورية العربية السورية إلى لبنان والأردن، في حين حاول آخرون الفرار إلى أوروبا، وترتبت على محاولة فرارهم في كثير من الأحيان عواقب وخيمة. وإجمالا، فإن ٩٥ في المائة من اللاجئين الفلسطينيين في الجمهورية العربية السورية يعتمدون على الأونروا للحصول على المساعدة. وزعزعة استقرار المنطقة الأوسع نطاقا الناجمة عن النزاع في الجمهورية العربية السورية لا تزال تشكل شواغل أمنية واجتماعية اقتصادية رئيسية في الأردن ولبنان اللذين يستضيفان أعدادا كبيرة من اللاجئين من الجمهورية العربية السورية بالإضافة إلى السكان المقيمين أصلا من اللاجئين الفلسطينيين. وقد أصدرت الوكالة مجموعة من النداءات العاجلة لتلبية الاحتياجات الطارئة للسكان اللاجئين الفلسطينيين في الأردن ولبنان والجمهورية العربية السورية.

٢٤ - وفي لبنان، حيث سجلت الأونروا أكثر من ٤٥٠.٠٠٠ من اللاجئين الفلسطينيين (باستثناء أولئك الذين يصلون من الجمهورية العربية السورية)، فإن الظروف المعيشية ما زالت بالغة الصعوبة منذ عام ١٩٤٨. فما برح اللاجئون ممنوعين من مزاوله قرابة ٤٠ مهنة من المهن المنتظمة في نقابات وهم يواجهون عددا من القيود الأخرى، مثل حظر

امتلاك أو وراثة الأملاك غير المنقولة. وهم ممنوعون من الحصول على خدمات حكومية. وزاد تدفق اللاجئين الفلسطينيين من الجمهورية العربية السورية من تفاقم حالة اعتماد مجتمع اللاجئين على المساعدة، وهم في الأصل يعانون من الفقر المتفشي. وفي هذا السياق، تعتبر الوكالة الخدمات التي تقدمها شريان حياة للاجئين.

٢٥ - وفي الأردن، الذي يستضيف أكثر من مليوني لاجئ فلسطيني، فإن مستويات معيشة هؤلاء اللاجئين هي أفضل حالا، رغم أن العديد لا يزالون يواجهون مشقة وفقرا متزايدا. والعدد المتزايد من اللاجئين القادمين من الجمهورية العربية السورية، بما في ذلك بعض اللاجئين الفلسطينيين، يخلق صعوبات للحكومة المضيفة ولمن يلتمسون المساعدة.

٢٦ - وتسهم الدول الأعضاء في الأونروا من خلال ثلاثة أبواب منفصلة، وهي الميزانية البرنامجية ونداءات الطوارئ وميزانية المشاريع.

٢٧ - وتضم الميزانية البرنامجية للوكالة عملياتها الأساسية، وهذه الميزانية تمويل برنامج عملها المقرر، ولا سيما في مجالات التعليم والرعاية الصحية والخدمات الغوثية والاجتماعية. وهذه الميزانية تقع في صلب الأونروا وهي أساس جميع أنشطتها وبرامجها.

٢٨ - وتعتبر نداءات الطوارئ نداءات خاصة موجهة إلى المجتمع الدولي لتمويل الاحتياجات الإنسانية التي نشأت بسبب النزاعات أو الحالات التي أدت إلى انخفاضات حادة في الظروف المعيشية للاجئين الفلسطينيين. وفي أوائل عام ٢٠١٦، أصدرت الأونروا اثنين من نداءات الطوارئ، أحدهما للأراضي الفلسطينية المحتلة والثاني للجمهورية العربية السورية. ويشمل النداء الثاني أنشطة الطوارئ في الأردن ولبنان لمصلحة أولئك الذين فروا من النزاع في الجمهورية العربية السورية. ويوفر تمويل نداءات الأونروا دعما منقذا للحياة وأنواعا أخرى من الدعم للأشخاص الذين يجدون أنفسهم في حالات من الضعف الشديد.

٢٩ - وتشمل ميزانية مشاريع الوكالة جميع الأنشطة الأخرى المحددة الزمن لدعم اللاجئين الفلسطينيين. وتشمل الأمثلة على ذلك شراء المعدات الطبية، وتعزيز مؤسسات الأونروا وإعادة تعمير المباني المدرسية. ومن بين المشاريع ذات الأولوية التي تقوم بها الوكالة إعادة إعمار مخيم نهر البارد في لبنان، الذي دمر عام ٢٠٠٧، وكانت الأونروا لا تزال حتى حزيران/يونيه ٢٠١٦ تحتاج إلى ١٣٧ مليون دولار للقيام بهذا المشروع. ومن الأولويات الأخرى للأونروا خطة إعادة إعمار غزة، التي تقدر تكاليفها بمبلغ ٧٢٠ مليون دولار، وجرى حتى الآن التعهد بدفع مبلغ ٢٥٧ مليون دولار.

٣٠ - وباستثناء ١٥٥ وظيفة من وظائف الموظفين الدوليين الممولة من الميزانية العادية للأمم المتحدة، فإن الميزانية البرنامجية للوكالة تمويل بالكامل من تبرعات الجهات المانحة.

٣١ - وفي عام ٢٠١٦، على الرغم من النمو الصفري في الميزانية البرنامجية، ظلت الحالة المالية للوكالة تعاني من ضغط شديد بسبب عدد من العوامل التي أشرنا إليها فيما تقدم. وتتوقع الأونروا أن يستمر الطلب على الخدمات في النمو في الأجل المتوسط، جنباً إلى جنب مع تزايد أعداد اللاجئين الفلسطينيين وعلى خلفية ارتفاع التكاليف التشغيلية. وبحلول عام ٢٠٢٠، يتوقع أن يصل عدد اللاجئين الفلسطينيين إلى ٦,٤ ملايين نسمة.

٣٢ - ويُعزى سبب زيادة الضغط على الميزانية البرنامجية أيضاً، إلى حد ما، إلى متطلبات منظومة الأمم المتحدة والجهات المانحة لبذل المزيد من الحرص الواجب، وفرض رقابة داخلية، وتقديم التقارير، والبرمجة القائمة على الأدلة. ومما يضاعف المشكلة الافتقار إلى رأس مال متداول. ومع أن وسطي الرصيد النقدي للأونروا بلغ نحو ٨٠ مليون دولار في عام ٢٠١٠، فإنها تعمل من غير رأسمال متداول تقريباً منذ عام ٢٠١٢. واضطرت الأونروا إلى تعليق المدفوعات إلى الدائنين بصورة مؤقتة في أوقات شتى نظراً للعجز المالي، الأمر الذي يحد من ثقة الموردين ويعرض الوكالة لمخاطر قانونية ومالية متزايدة. وفي كل سنة من السنوات الست الماضية، تعين على الوكالة تأمين سلف من المانحين تخصص من مساهمات العام التالي، الأمر الذي أدى مباشرة إلى زيادة العجز في السنوات التالية. وفي نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، بلغ الرصيد النقدي في الميزانية البرنامجية للأونروا مبلغاً قدره ١,٨ مليون دولار، بينما بلغت التدفقات النقدية الخارجة ما قدره ٥٢,٥ مليون دولار شهرياً، بواقع ٣٩,٩ مليون دولار لتكاليف الموظفين و ١٢,٦ مليون دولار للتكاليف غير المتصلة بالموظفين. وهذا يعني أن الأونروا ما برحت تفتقر إلى رأس مال متداول.

٣٣ - ويتقاضى الموظفون المعينون محلياً مرتبات أقل بكثير من الموظفين الوطنيين العاملين لدى منظمات الأمم المتحدة الأخرى، لأن الوكالة، في إطار سياسة مرتباتها، تدفع للموظفين المحليين مقدار ما تدفعه الحكومات المضيفة من أجور لمن يشغل وظائف مماثلة. كما أن البدلات التي تدفعها الوكالة أقل أيضاً من تلك البدلات في منظمات الأمم المتحدة الأخرى؛ فعلى سبيل المثال، لا يحصل الموظفون المحليون في الوكالة على بدل المخاطر في مناطق النزاع. وتقضي سياسة المرتبات في الوكالة بإجراء دراسات استقصائية للمرتبات مرة كل سنتين. وفي العديد من ميادين عمليات الوكالة، لم تنجز دراسات استقصائية منذ أكثر من ثلاث سنوات، والوكالة تريد معالجة هذه الحالة هذا العام من خلال إجراء دراسات استقصائية للمرتبات في جميع الميادين الخمسة. ومن المتوقع تماماً أن يكون للتغييرات في مرتبات الحكومة المضيفة آثار مالية وأن تزداد تكاليف التوظيف في الوكالة.

٣٤ - وأعربت الوكالة عن قلقها إلى الفريق العامل إزاء عدم توافر موارد مالية لتغطية المبالغ التي تُدفع للموظفين عند انتهاء خدمتهم، والتي قُدِّرت بمبلغ ٤,٦٩٧ مليون دولار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ (أي بزيادة قدرها ٢,١٣٧ مليون دولار، مقارنة بمبلغ ٢,٥٦٠ مليون دولار في عام ٢٠١٤)، على أساس التكاليف الحالية والنظامين الأساسيين والإداري لموظفي الأونروا.

٣٥ - ويرحب الفريق العامل بإصدار استراتيجية الوكالة المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٦-٢٠٢١، التي تحدد مجموعة من النتائج الاستراتيجية المصممة لتلبية احتياجات اللاجئين الفلسطينيين. ويجري تنفيذ الاستراتيجية من خلال الميزانية البرنامجية في المقام الأول، وتهدف هذه الاستراتيجية إلى تعظيم استخدام الموارد وتأثير عمليات الوكالة في إطار تقديم الخدمات للاجئين. وتؤكد من جديد التزام الوكالة بالدفاع عن التنمية البشرية وتوفير مستلزماتها فضلا عن تلبية احتياجات اللاجئين الفلسطينيين من الحماية. وتتصل النتائج الخمس بتأمين حقوق اللاجئين الفلسطينيين وتلبية احتياجاتهم في مجالات الحماية، والصحة، والتعليم، وسبل المعيشة، والاحتياجات الإنسانية الأساسية.

٣٦ - وإن حقوق الإنسان هي حقوقٌ عالمية. وتقع المسؤولية الرئيسية عن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها على عاتق الدول. وتهدف الأونروا من جهتها إلى المساهمة في حماية اللاجئين الفلسطينيين عندما لا تنهض الجهات الفاعلة الأخرى. ومسؤوليتها، داخليا عن طريق توفير الحماية في الخدمات التي تقدمها ومن خلالها، وخارجيا، من خلال التشجيع على زيادة احترام القانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ووفقا للولاية التي أسندتها الجمعية العامة إلى الوكالة، فإنها تركز بصفة خاصة على النساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة، فضلا عن الفئات الأخرى المعرضة للأذى.

٣٧ - وتواصل الأونروا تعزيز استجابتها لتوفير الحماية للاجئين الفلسطينيين. فعلى سبيل المثال، انتهت الوكالة مؤخرا من وضع إطار حماية الطفل ووقعت على ميثاق إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في العمل الإنساني، الذي اعتمد في مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني في أيار/مايو ٢٠١٦. وطوال عام ٢٠١٦، ستواصل الوكالة جهودها الرامية إلى تعزيز حماية اللاجئين الفلسطينيين من خلال شعبة جديدة للحماية أنشأتها في المقر من أجل تحقيق قدر أكبر من الاتساق والتماسك في أنشطة الحماية التي تقوم بها الوكالة.

٣٨ - وتوفر الأونروا خدمات الرعاية الصحية الأولية إلى اللاجئين الفلسطينيين ذات نوعية جيدة ومتاحة للجميع. وتقوم الأونروا سنويا بـ ٩,٥ ملايين زيارة طبية في ١٤٣ مرفقا من مرافقها التي تقدم خدمات الرعاية الأولية، ويعمل في هذه المرافق أكثر من ٣٣٠٠ من

موظفي الرعاية الصحية. ونظراً لتزايد أعمار اللاجئين الفلسطينيين، لم تعد الأمراض المعدية، والرعاية العلاجية من الخط الأول من أكثر التحديات الصحية الملحة؛ وينصب الاهتمام بصورة متزايدة على الأمراض غير المعدية مثل السكري وأمراض القلب، التي هي السبب الرئيسي للموفاة بين اللاجئين الفلسطينيين ويعتبر تدبر هذه الأمراض ومعالجتها أكثر صعوبة وتكلفة.

٣٩ - ونفذت الوكالة نموذج فريق صحة الأسرة، مما أسفر عن تحديث الطريقة التي تقدم بها الرعاية الصحية. وبدأ تطبيق هذا النموذج في غزة والضفة الغربية والأردن ولبنان، وسوف يتسع نطاقه ليشمل الجمهورية العربية السورية في وقت قريب. ويسعى هذا البرنامج إلى خلق نظام صحي يركز على الأشخاص ويقلل من الأعباء التشغيلية على الموظفين الطبيين. وبالإضافة إلى ذلك، يجري إدماج آلية لرقمنة شبكة عيادات الوكالة، واسمها الصحة الإلكترونية، بوصفها أداة جديدة لإدارة النظم الصحية.

٤٠ - وتزود برامج التعليم العام وبرامج التدريب التقني المهني للوكالة اللاجئين بالمهارات والمعارف التي تمكنهم من المشاركة في أسواق العمل أو في وسائل أخرى لتحقيق الاعتماد على الذات وتسهم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وتوفر الوكالة التعليم المجاني الابتدائي والإعدادي الذي يستغرق تسع سنوات في جميع ميادين عملياتها الخمسة (باستثناء الأردن، الذي توفر فيه هذا التعليم لمدة ١٠ سنوات)، فضلاً عن التعليم الثانوي في لبنان. ويستفيد من برامج التعليم ما يقرب من نصف مليون من الأطفال اللاجئين الفلسطينيين عن طريق نحو ٦٩٢ مدرسة، وهذا العدد يزداد سنوياً. ويرجع هذا إلى حد كبير إلى النمو السكاني في غزة، حيث يزداد عدد الطلاب بمعدل ٨٠٠٠ طالب سنوياً.

٤١ - والأونروا وكالة رائدة في تطوير برامج التعليم في حالات الطوارئ، وهذه البرامج تكفل للاجئين الفلسطينيين الذين يعيشون في حالات النزاع الحصول على تعليم جيد. وقد أتاح هذا للطلاب الذين يعيشون في حالات النزاع تلقي الدعم النفسي وكفل اندماجهم في المجتمع، والأهم من ذلك أنه كفل استمرار التعليم المدرسي الطبيعي. ويربط البرنامج بين نهج الطوارئ والتنمية من خلال تلبية الاحتياجات الفورية للأطفال وتسهيل دوام النظام التعليمي الذي تديره الوكالة في الأجل الطويل.

٤٢ - وبالترويج والدعوة إلى تكافؤ الفرص في مجال الحصول على التعليم، حققت الوكالة المساواة بين الجنسين في المدارس. وبالإضافة إلى ذلك، تقدم الوكالة التثقيف في مجال حقوق الإنسان في المدارس التي تديرها بغية تعزيز قيم الحل السلمي للنزاعات، واحترام حقوق الإنسان والتسامح. ويحصل البرنامج التعليمي للأونروا على قرابة ٥٤ في المائة من الميزانية

البرنامجية. وتقدر التكلفة السنوية لكل تلميذ بنسبة ١٤ في المائة من تلك التي تنفق على التلاميذ في الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

٤٣ - وتعميم الإلمام بالقراءة والكتابة بين اللاجئين الفلسطينيين هو أحد الإنجازات الرئيسية للوكالة. وتضع التقييمات المستقلة باستمرار البرنامج التعليمي للوكالة على رأس جداول الجودة والكفاءة، بما في ذلك دراسة حديثة للبنك الدولي خلصت إلى أن أداء التلاميذ في مدارس الأونروا يفوق أداء التلاميذ في النظم المدرسية الوطنية في ميادين عملها بمعدل عام.

٤٤ - وتعتبر الصحة والتعليم والعمل عوامل أساسية لتعزيز سبل عيش اللاجئين الفلسطينيين. وتدعم الوكالة العمالة عن طريق تقديم التوجيه وإسداء المشورة ووضع الدراسات عن سوق العمل وبرامج التوعية التي تشجع التعليم بعد المدرسة. وتدير الوكالة برامجها الخاصة للتعليم التقني والمهني وبرامج التدريب في تسعة مراكز للتدريب المهني في ميادين عملها الخمسة (الأردن والضفة الغربية وغزة ولبنان والجمهورية العربية السورية). وفي الفترة بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٤، تخرج نحو ٢٠ ٠٠٠ طالب من هذه المراكز، الأمر الذي يساعد على الحد من الفقر داخل مجتمع اللاجئين الفلسطينيين. فانخفاض فرص العمالة يشكل عاملاً رئيسياً يسهم في زيادة فقر اللاجئين الفلسطينيين وهدر كرامتهم. وبدون التمويل المناسب، سوف تشهد الوكالة زيادة في الفقر وعدد الفقراء الذين لا يتلقون خدمات.

٤٥ - كما تقدم الأونروا خدمات التمويل البالغ الصغر من خلال قناتين منفصلتين: برنامج التمويل البالغ الصغر وبرنامج دعم المجتمعات المحلية بالائتمانات البالغة الصغر. وتعمل هاتان المبادرتان على ضمان إمكانية حصول اللاجئين الفلسطينيين، بمن فيهم النساء ومن يعيشون في فقر مدقع، على الائتمانات البالغة الصغر والخدمات المالية التكميلية. وهذه الخدمات تتيح التمويل للاجئين الفلسطينيين ليحافظوا على سبل المعيشة القوية والاكتفاء الذاتي.

٤٦ - وتسعى الوكالة لمعالجة كل من الاحتياجات المادية، مثل الغذاء والمأوى والصحة البيئية، والمجموعة الأوسع من الاحتياجات البشرية المرتبطة بالتنمية البشرية. ومن الصعب التخفيف من الفقر وما يصاحب ذلك من تحسينات في مجال التنمية البشرية إذا ارتفع عدد الأسر والأشخاص الذين لا يستطيعون تلبية احتياجاتهم الأساسية من الغذاء والمأوى والصحة البيئية. وتعمل الوكالة على تحقيق مستوى معيشة لائق عبر برامج متنوعة مثل المساعدة النقدية والغذائية، وخدمات التمويل البالغ الصغر وخلق فرص العمل. وقد صمم برنامج شبكة الأمان الاجتماعي في عام ٢٠١٣ لمعالجة انعدام الأمن الغذائي لدى اللاجئين الذين يعيشون في فقر وفقر مدقع من خلال المساعدة الغذائية والنقدية.

٤٧ - وردا على الأزمة المالية التي واجهت الوكالة في عام ٢٠١٥، أصدر المفوض العام تقريرا خاصا (A/70/272) شرح فيه الحالة الصعبة التي تعيشها الوكالة. وأكد أيضا أن من شأن تعليق برنامج التعليم أن يعيق تمتع الأطفال بحقهم في التعليم وتعريض الضعفاء من الأطفال والشباب إلى مخاطر إضافية يمكن أن تسهم في زعزعة الاستقرار في مجتمع اللاجئين الفلسطينيين في وقت يشهد فيه الشرق الأوسط اضطرابات هائلة. وبفضل سخاء الجهات المانحة، تمكنت الأونروا من سد العجز المالي. وفي هذا السياق، التزمت الأونروا بمواصلة تنفيذ تدابير هامة لتحقيق الاستدامة المالية للوكالة.

٤٨ - وفي عام ٢٠١٥، زادت الأونروا أيضا الحد المحتمل للعدد الأقصى للأطفال في كل فصل من الفصول الدراسية للأونروا إلى ٥٠ طفلا. وخفضت الوكالة تخفيضا كبيرا عدد الأفراد الدوليين العاملين بموجب عقود لغير الموظفين الممولين من ميزانية الوكالة وجمدت التعيين في الوظائف غير الحيوية لتقديم الخدمات الأساسية. وفرضت قيودا صارمة على التكاليف وقامت بتعزيزها بتدابير إدارية بهدف التخفيف من تأثير مسببات التكاليف على الميزانية. وحقق مجموع هذه التدابير الإدارية وفورات قدرها ١٥ مليون دولار في عام ٢٠١٥ و ١٨ مليون دولار في عام ٢٠١٦، وهي تشمل مبادرة اختيارية للحد من القوة العاملة عن طريق التقاعد المبكر وحزمة لإنهاء الخدمة الطوعي.

٤٩ - وبالتوازي مع هذه التدابير، فرضت الوكالة ضوابط مالية وميزانية صارمة. فالتحوط على أموال الجهات المانحة قد حقق إيرادا مقداره ١٦ مليون دولار في عام ٢٠١٦ ويقدم نهجا جديدا للإدارة المالية، بما في ذلك إدارة المخاطر. وبالإضافة إلى ذلك، حققت الوكالة وفورات قدرها ١٦ مليون دولار في صندوق المعاشات التقاعدية لموظفي المنطقة من خلال تحسين متابعة تحركات السوق، في وقت تكبدت فيه الصناديق التي تديرها مؤسسات أخرى خسائر. وتمكنت الوكالة أيضا من توفير ٣٠٠.٠٠٠ دولار سنويا من خلال إعادة التفاوض بنجاح على رسوم معاملات الاستثمار.

٥٠ - وبالإضافة إلى ذلك، شرعت الوكالة في العديد من الإصلاحات البرنامجية التي من شأنها تحسين نوعية الخدمات التي تقدمها إلى اللاجئين الأكثر ضعفا وهميشا أو الوصول إلى هذه الخدمات. وعلى الرغم من أن دوافع هذه الإصلاحات ليست مالية بحتة، فإنها سوف توفر استجابة أكثر فعالية من حيث التكلفة.

٥١ - وكان من بين الإصلاحات الرئيسية للوكالة، وفقا لمؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني، التحول من "الغذاء إلى المال النقدي" الذي قامت به الوكالة في عام ٢٠١٦ في الأردن ولبنان والضفة الغربية. ويجري توزيع البطاقات الإلكترونية على نحو ١٦٠.٠٠٠

لاجئ من المستحقين كجزء من برنامج شبكة الأمان الاجتماعي الجديد لدعم أفقر اللاجئين الفلسطينيين في تلك المناطق. ويؤيد الفريق العامل هذا التحول في السياسة، الذي يقوي وضع اللاجئين من خلال تمكينهم من اختيار ما يناسبهم وضخ موارد في المجتمعات المحلية. ويلاحظ الفريق أيضا انخفاض التكاليف اللوجستية وتكاليف الدعم الناجم عن هذا الإصلاح. وتقدر الأونروا الدعم الذي تقدمه الحكومات المضيفة للنظام الجديد، وتأمل أن يساعد على تعبئة المزيد من الموارد والوصول إلى عدد أكبر من اللاجئين الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي. وقد خصصت الوكالة أيضا ما يقرب من ٥٠ في المائة من مجموع النفقات الإنسانية من أجل البرمجة النقدية في عام ٢٠١٥ وتعزم توسيع نطاق استخدام المال النقدي في الاستجابة لحالات الطوارئ في المستقبل.

٥٢ - وعلاوة على ذلك، أدخلت تعديلات على سياسات الاستشفاء التي تعتمد عليها الوكالة، وهذا سيساعد على تبسيط نهج الوكالة في ميادين عملها وتحسين الاستدامة مع ضمان صون وصول أكثر الفئات عرضة للأذى. وجرى تخفيف حدة هذه التوترات الناجمة عن هذه التعديلات في أوائل عام ٢٠١٦ في لبنان الذي استوعب مؤخرا أكثر من ٥٠ في المائة من كامل ميزانية الاستشفاء للوكالة من خلال مشاورات مكثفة مع الشركاء على أرض الواقع.

٥٣ - وتشمل الإصلاحات البرنامجية الأخرى التي تقوم بها الوكالة الرائدة تعديل برنامج التدريب التقني والمهني من أجل زيادة سبل المعيشة وتوفير فرص العمل للطلاب والخريجين ورقمنة برنامجها الصحي لتخفيف العبء الملقى على عاتق الموظفين الطبيين على نطاق الوكالة. وتبحث الأونروا أيضا في إقامة شراكة مع مؤسسة طبية رائدة في القدس لتتعاون معها في تقديم الرعاية الثانوية في مستشفى قلقيلية التابع للوكالة والتوسيع إلى مجالات حيوية مثل علاج السرطان، مما يمكن الأونروا من التركيز على أعمالها في مجال الرعاية الصحية الأولية الأساسية.

٥٤ - وشرعت الأونروا أيضا في التحويل الداخلي لبرنامجها، برنامج التمويل البالغ الصغر، الذي سيوسع نطاق الائتمانات بدون زيادة التكاليف الجارية مع الحفاظ على مستويات عالية من الرقابة والشفافية والمساءلة.

٥٥ - ويثني الفريق العامل على الأونروا لما حقته من إنجازات في مجال تقديم المساعدة الطارئة الفعالة إلى اللاجئين الفلسطينيين المتضررين من النزاع في الشرق الأوسط. فمنذ اندلاع الانتفاضة الثانية في عام ٢٠٠٠، قدمت الأونروا مساعدات في حالات الطوارئ إلى قطاع غزة والضفة الغربية، وجرى تمويلها عن طريق نداء الطوارئ للأراضي الفلسطينية

المختلة. وفي لبنان والأردن والجمهورية العربية السورية، قدمت الأونروا المساعدة الطارئة منذ حزيران/يونيه ٢٠١٢ في إطار خطة الاستجابة الإنسانية الإقليمية السورية، التي جرى تمويلها عن طريق نداء الطوارئ من أجل الجمهورية العربية السورية. وتشمل نداءات الطوارئ تسعة قطاعات أساسية: المساعدة الغذائية؛ والمساعدة المالية النقدية؛ وخلق فرص العمل؛ والصحة العقلية المجتمعية؛ والتعليم؛ والصحة؛ وتوفير المأوى المؤقت وإصلاح المآوى؛ والمياه والصرف الصحي؛ وتوفير الحماية.

٥٦ - وفي عام ٢٠١٦، ستحتاج الوكالة لمبلغ ٤٠٣ ملايين دولار لتغطية تكاليف الأنشطة المتعلقة بنداء الطوارئ للأراضي الفلسطينية المختلة ولبلغ ٤١٤ مليون دولار لنداء الطوارئ للجمهورية العربية السورية، وحجم هذه الأموال مماثل لاحتياجات الميزانية في عام ٢٠١٥. وفي عام ٢٠١٥، كان المأوى (١٢٧ مليون دولار) والمساعدة الغذائية (١٢٩ مليون دولار) والمال النقدي مقابل العمل في حالات الطوارئ (٨٤ مليون دولار) تمثل أكبر الاحتياجات في غزة والضفة الغربية، في حين كانت المساعدة النقدية (٢٤٩ مليون دولار) تمثل ما يقرب من ٦٠ في المائة من الميزانية المخصصة للاجئين الفلسطينيين في إطار النداء السوري.

٥٧ - ورغم ضرورة الاعتراف بسخاء الجهات المانحة، لم تتمكن الأونروا من تلبية سوى أقل من نصف الاحتياجات الطارئة المحددة في عام ٢٠١٥. وحتى ١٨ آب/أغسطس ٢٠١٦، كان نداء الطوارئ للأراضي الفلسطينية المختلة يواجه عجزاً قدره ٢٥٩ مليون دولار (جرى التعهد بدفع مبلغ ١٤٤ مليون دولار من قيمة العجز، أو ٣٦ في المائة من المبلغ المطلوب)، وكان نداء الطوارئ السوري يواجه أيضاً عجزاً كبيراً بلغ حجمه ٢٥٣ مليون دولار (مما يعني سد نسبة ٣٩ في المائة من العجز). وقد أدى العجز المالي في الأونروا إلى تقليص حجم وتواتر المساعدة النقدية الموزعة على اللاجئين الفلسطينيين في الجمهورية العربية السورية والمساعدة السكنية للاجئين الفلسطينيين من ذلك البلد الذين نزحوا إلى لبنان والأردن. ويبلغ مجموع المساعدة النقدية اللازمة لنداء الطوارئ السوري ٢٥٤ مليون دولار، جرى التعهد بدفع ٥٤،٦ مليون دولار من أصل هذا المبلغ.

٥٨ - ومنذ عام ٢٠٠١، ازدادت حاجة الأونروا إلى المعونة الطارئة إلى اللاجئين الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المختلة. وأسهم تكرار دورات النزاع في غزة والحالة المتدهورة في الضفة الغربية في زيادة احتياجات اللاجئين الفلسطينيين بوجه عام. وأسفرت هذه الحالة أيضاً عن ارتفاع حجم ما تقدمه الوكالة من خدمات إنسانية أساسية في حالات الطوارئ، ودعم سبل كسب الرزق والأنشطة المستدامة المدرة للدخل. وفي عام ٢٠١٥، واجه اللاجئون الفلسطينيون في جميع أنحاء الأراضي الفلسطينية المختلة استمرار الاحتلال

الإسرائيلي، وتوسيع المستوطنات، وتكرار انتهاكات حقوق الإنسان وتصاعد أعمال العنف والقتال المتكررة.

٥٩ - وتواصل الحكومة الإسرائيلية فرض قيود دائمة على تنقل الفلسطينيين داخل الضفة الغربية والوصول إليها، بما في ذلك في القدس الشرقية، بالإضافة إلى هدم مباني الفلسطينيين، مع ما يترتب على ذلك من عواقب وخيمة على التنمية الاقتصادية الفلسطينية. ولا يزال العديد من الفلسطينيين في الضفة الغربية، بما في ذلك اللاجئون الفلسطينيون، عرضة لخطر التشريد وانتزاع أملاكهم وهم يواجهون مستويات مرتفعة من انعدام الأمن بسبب الاحتلال الإسرائيلي. ويعاني فلسطيني من أصل أربعة تقريباً من اللاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية من انعدام الأمن الغذائي، وثمة ما يقرب من ٢٠٠ ٠٠٠ فلسطيني في حاجة إلى المساعدة لتلبية احتياجاتهم الغذائية الأساسية. ولذلك وضعت الأونروا أهدافاً استراتيجية في إطار النداء الطارئ للتصدي لهذه الحالة المندرة بالخطر، مع التركيز على ما يلي: زيادة الفرص الاقتصادية للحصول على الغذاء للأسر المعيشية التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي والأسر التي تواجه صدمات حادة؛ وتمتع اللاجئين المتضررين من الأزمة بحقوقهم الأساسية في الخدمات؛ وحماية اللاجئين الفلسطينيين من آثار النزاع والعنف؛ والإدارة والتنسيق الفعالان للاستجابة لحالات الطوارئ. وفي الضفة الغربية، ستقوم الأونروا الآن بإعطاء الأولوية لدعم سبل كسب الرزق والأنشطة المستدامة المدرة للدخل وتنفيذ الأنشطة الإنسانية الرئيسية، ولا سيما في المجتمعات المحلية المعرضة لخطر التشريد في المنطقة جيم والقدس الشرقية ومنطقة التماس.

٦٠ - ويستند نداء الطوارئ للجمهورية العربية السورية إلى الأولويات الاستراتيجية الرئيسية الثلاث الرامية إلى تنفيذ التغيير وتقديم الخدمات لـ ٤٥٠ ٠٠٠ لاجئ من اللاجئين الفلسطينيين الذين ظلوا في الجمهورية العربية السورية وتأثروا بصفة خاصة من العنف والنزاعات المحتدمة في جميع أنحاء البلد، فضلاً عن ٦٠ ٠٠٠ من اللاجئين الفلسطينيين الذين فروا إلى الأردن ولبنان. وهذه الأولويات هي: (أ) الحفاظ على قدرة الأسر المعرضة للأذى من خلال توفير المساعدة الإنسانية؛ (ب) وتوفير إطار لحماية اللاجئين الفلسطينيين والمساعدة في التخفيف من إمكانية تعرضهم للأذى؛ (ج) وتعزيز القدرات الإنسانية، والتنسيق، والإدارة. وتوخت الأونروا الابتكار في جهودها الرامية إلى تكييف برامج التنمية القائمة مع الحقائق الجديدة الناشئة عن النزاع. وقد تمكنت من مواصلة برنامجها التعليمي للاجئين الفلسطينيين خلال الأزمة. وبسبب عدم الاستقرار في البلد، تضررت ٣٤ مدرسة من مدارس الأونروا التي كان يبلغ عددها ١١٨ مدرسة قبل النزاع، إما كلياً أو جزئياً، ولم يبق مفتوحاً منها حتى نيسان/أبريل ٢٠١٦ سوى ٤٤ مدرسة. بيد أن ١٢ مدرسة من

مدارس الأونروا تحولت إلى مراكز جماعية لأكثر من ٢ ٥٠٠ من المشردين داخليا، وتستخدم الوكالة بصورة مؤقتة ٥٥ من المباني المدرسية الحكومية في الدوام المسائي من أجل الاستمرار في تقديم الخدمات التعليمية للأطفال اللاجئين الفلسطينيين، وهو أمر ضروري، بالنظر إلى المخاطر المحتملة لتعليق الخدمات التعليمية لمدة خمس سنوات لبعض الأطفال. وحتى نيسان/أبريل ٢٠١٦، تمكنت الأونروا من إدارة ما مجموعه ٩٩ مدرسة في الجمهورية العربية السورية يداوم فيها أكثر من ٤٥ ٠٠٠ من الطلاب.

٦١ - كما استحدثت الأونروا برنامج المساعدة النقدية الواسع النطاق، وهو أحد أكبر البرامج التي شهدتها أي منطقة من مناطق النزاع في العالم، ويستفيد من البرنامج حاليا حوالي ٤٣٠ ٠٠٠ لاجئ خلال كل دورة من دورات التوزيع. وتتطلب كل دورة حوالي ٨ أسابيع لبلوغ جميع اللاجئين. ولم تتمكن الأونروا من التوزيع سوى ما مجموعه ثلاث مرات خلال عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥ بسبب العجز في الميزانية.

٦٢ - وإن تمويل المساعدة الطارئة التي تقدمها الوكالة في الجمهورية العربية السورية أمر هام لما يقدر بـ ٤٥٠ ٠٠٠ لاجئ لا يزالون في البلد، منهم حوالي ٢٨٠ ٠٠٠ من المشردين داخليا ويحتاجون إلى مساعدة إنسانية. والتمويل ضروري لطائفة واسعة من المساعدات الإنسانية، بما في ذلك الخدمات الصحية، وتحسين الهياكل الأساسية والمخيمات، والحماية، والسلامة، والأمن، وخدمات التعليم والدعم العام. ويحتاج ٩٥ في المائة من اللاجئين الفلسطينيين في الجمهورية العربية السورية إلى مساعدة إنسانية متواصلة. ومن المؤسف أن العجز المالي بوجه عام والإرهاق المتزايد للمتزايد للمناخ قد عرضا للخطر بعض أهم برامج الطوارئ للوكالة. وستحتاج الوكالة في عام ٢٠١٦ إلى مبلغ إجمالي قدره ٥٨ مليون دولار للمساعدة الغذائية في الجمهورية العربية السورية، كما ستحتاج إلى ما مجموعه ٢٠٠ مليون دولار للمساعدة النقدية (من أجل سد الاحتياجات الأساسية، بما في ذلك الغذاء والمأوى والمواد غير الغذائية). وفيما يتعلق بالمساعدات المقدمة إلى لبنان والأردن من أجل ٦٠ ٠٠٠ من اللاجئين الفلسطينيين القادمين من الجمهورية العربية السورية، سيلزم ٥٢,٨ مليون دولار للمساعدة النقدية، التي تمثل ٦٠ في المائة (لبنان) و ٨٤ في المائة (الأردن) من مجموع الاحتياجات في كل بلد.

٦٣ - ويسلم الفريق العامل بأن المشاريع تشكل جزءا لا يتجزأ من عمل الأونروا. وتهدف ميزانية المشاريع إلى تقديم المساعدة التقنية اللازمة وتلبية الاحتياجات من الهياكل الأساسية للعمليات العامة للأونروا. وهي تشمل جميع الأموال التي لم تسجل في الميزانية البرنامجية ونداءات الطوارئ.

٦٤ - والهدف الرئيسي لميزانية المشاريع هو تحسين قدرة الوكالة على تحقيق أهدافها الرئيسية وتقديم الخدمات بمزيد من الفعالية. وتشمل أولوياتها توسيع وتحسين التعليم والهياكل الأساسية الصحية والطرق لتعزيز الإمكانات الاقتصادية وفرص العمل، وتطوير الهياكل الأساسية، وإدخال تحسينات على إدارة النظم، والتقييد بمعايير السلطات المضيفة وتوفير الدعم اللازم للفئات المعرضة للأذى.

٦٥ - وكانت ميزانية المشاريع تركز تقليدياً على بناء وتحسين مرافق الأونروا بصورة رئيسية وذلك من أجل تلبية الاحتياجات المتزايدة للسكان اللاجئين الفلسطينيين، ومنع تداعي المنشآت القديمة وضمان تقديم خدمات ذات جودة عالية إلى اللاجئين الفلسطينيين. وتمويل المشاريع ضروري أيضاً من أجل تنفيذ مبادرات الإصلاح في إطار الاستراتيجية المتوسطة الأجل، التي تهدف إلى تحسين نوعية وكفاءة وفعالية خدمات الوكالة. وجرى تحويل ٥٨ مخيماً من مخيمات اللاجئين الفلسطينيين الرسمية من "مدن خيام" إلى كتل إسمنتية مزدحمة متعددة الطوابق يرسم معالمها الفقر والاحتفاظ المفرط. وعندما يكتمل تمويل ميزانية المشاريع فإنها ستسعى إلى المساهمة، في جملة أمور، في تحسين الظروف المعيشية.

٦٦ - وبلغت قيمة التمويل المخصص لميزانية المشاريع ٢١٠ ملايين دولار في عام ٢٠١٥. وفيما يتعلق بميزانية المشاريع لعام ٢٠١٦، فمن أصل مجموع الاحتياجات البالغ ٦٩٥ مليون دولار، تعهدت الجهات المانحة بتقديم مبلغ قدره ١٤٧ مليون دولار حتى نهاية آب/أغسطس ٢٠١٦.

٦٧ - ولفتت الأونروا انتباه الفريق العامل إلى الحالة المحددة لمشروعين من المشاريع الرئيسية للوكالة، بسبب حجمهما واستمرار أزمات التمويل الجارية، التي لا تزال تؤثر على الآلاف من اللاجئين الفلسطينيين بعد وقت طويل من تشردهم.

٦٨ - ومن المشاريع ذات الأولوية للوكالة مشروع إعادة إعمار مخيم نهر البارد، الذي دمر في القتال في لبنان في عام ٢٠٠٧ وخلف وراءه ٢٧ ٠٠٠ شخص من المشردين. ويصل المبلغ الإجمالي اللازم لإعادة بناء المخيم إلى ٣٤٥ مليون دولار. وحتى حزيران/يونيه ٢٠١٦، بلغ مجموع التعهدات المؤكدة ٢٠٨ ملايين دولار. أما الرصيد البالغ ١٣٧ مليون دولار، أو ٤٠ في المائة من مجموع المبلغ المطلوب، فيجب تأمينه على وجه السرعة لإتمام الأعمال المتبقية. ولا يزال هناك أكثر من ١٢ ٠٠٠ شخص مشرد. لذا فإن عدم استكمال هذا المشروع، الذي يعد واحداً من أكبر مشاريع الوكالة حتى الآن، سيكون ضربة قوية لاستقرار منطقة طرابلس في شمال لبنان.

٦٩ - ومنذ عام ٢٠١٣، نفذت الأونروا نتيجة للعجز المتوقع في التمويل المتاح سلسلة من التدابير الرامية إلى الحد من التكاليف المرتبطة بالمساعدة الغوثية لمخيم نهر البارد. وقد تحقق ذلك من خلال اعتماد معايير أهلية جديدة أساسها احتمال التعرض للأذى ونهج يركز على توفير خدمات الدعم الإغاثي إلى السكان المشردين لمخيم نهر البارد. ودخلت هذه التدابير حيز النفاذ في ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، ثم جرى ترحيلها. وتشمل هذه التدابير الانتهاء من عملية موازنة التغطية الصحية للمشردين من سكان المخيم، أسوة بتوفير خدمات الرعاية الصحية لجميع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان في عام ٢٠١٥. وانخفضت ميزانية الخدمات الغوثية لمخيم نهر البارد من ١٨,٨ مليون دولار في عام ٢٠١٠ إلى ٨,٧ ملايين دولار في عام ٢٠١٤ بسبب التدابير المتخذة لخفض التكاليف في مواجهة العجز في الميزانية. وجرى تخفيض الميزانية المقدرة لعام ٢٠١٥ مرة أخرى إلى ٥,٣ ملايين دولار.

٧٠ - ونتيجة انهيار التمويل بعد توجيه نداء إغاثة مخيم نهر البارد عام ٢٠١٥، الذي ورده أكثر من مليوني دولار بقليل من مانحين اثنين، أُعطيت الأولوية للإعانات النقدية للإيجارات في مطلع الجزء الأول من السنة وجرى تعليق الأنشطة الأخرى، على النحو المبين في النداء. وفي الجزء الأخير من السنة، اتخذ قرار بتقليص مستوى الإعانات النقدية المدفوعة للإيجارات في الربع الثالث من ٤٥٠ دولارا إلى ٣٠٠ دولار لكل أسرة ووقف المدفوعات إلى أجل غير مسمى اعتبارا من الربع الرابع من العام. ولا يزال القلق يساور الأونروا إزاء الاحتياجات الإنسانية للسكان المشردين الذين لا يزالون في مخيم نهر البارد. وعلى وجه الخصوص، يعيش أكثر من ٦٠٠ أسرة من أسر اللاجئين الفلسطينيين في ظروف صحية بيئية مؤسفة وملاجئ مؤقتة تقع في مناطق مجاورة للمخيم. ورغم أن الوكالة تسعى إلى صيانة هذه المآوى على أفضل نحو ممكن بالإفادة من الأموال القليلة المتاحة في الميزانية البرنامجية، فإنها تحتاج إلى دعم إضافي لضمان أن تعيش هذه الأسر عيشة كريمة في انتظار الحصول على سكن أكثر استدامة.

٧١ - وفي أعقاب النزاع الضاري الذي اندلع في عام ٢٠١٤ في غزة ودورات العنف السابقة، ساهمت الوكالة في إعادة بناء المنازل المهتمة، وسبل العيش والبنية الأساسية في محاولة منها لتوفير الحماية والخدمات للاجئين الفلسطينيين المتضررين من أعمال العنف. وخلال النزاع، أصيب ١١٨ من منشآت الأونروا بأضرار، بما في ذلك ٨٣ مدرسة و ١٠ مراكز صحية. ودمر أكثر من ٦٠٠ ١٢ وحدة سكنية تماما، وأصيب ما يقرب من ٦٥٠٠ وحدة سكنية بأضرار جسيمة؛ ومن أصل هذه المآوى، دمر ١١٧ ٩ مآوى يعود إلى لاجئين فلسطينيين تدميرا تاما وأصيب ٤١٧ ٥ مآوى بأضرار بالغة. ولحق بما مجموعه

١٣٠.٠٠٠ وحدة سكنية إضافية درجات متفاوتة من الأضرار ولكن السكن فيها ظل ممكنا. وأدى النزاع إلى أزمة تشرد في غزة، إذ بلغ عدد المشردين ٥٠٠.٠٠٠ شخص في ذروة النزاع. ولا يزال الآلاف مشردين.

٧٢ - وحتى حزيران/يونيه ٢٠١٦، أعلنت تعهدات بلغت قيمتها ٢٤٧ مليون دولار لدعم برنامج الوكالة لإعادة الإعمار، ويقدر بأن البرنامج يحتاج إلى ٧٢٠ مليون دولار. وهذا يترك عجزا قدره ٤٧٣ مليون دولار. وعلى الرغم من أن الوكالة لا تزال ملتزمة باستكمال جهود إعادة الإعمار، فإنها بحاجة ماسة إلى تمويل جديد لمواصلة عملها في هذا المجال. وأعرب الفريق العامل عن أسفه لعدم صرف مبالغ مهمة حتى الآن يبلغ مجموعها ٣,٥ بلايين دولار جرى التعهد بدفعها في مؤتمر القاهرة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤.

٧٣ - وفي حين يشيد الفريق العامل بنجاح التدابير الداخلية التي اتخذها الأونروا لخفض التكاليف، مما وضع الوكالة في مركز أفضل لخدمة اللاجئين بكفاءة وفعالية، فإن هذه التدابير وحدها لا يمكن أن تسد العجز الذي تواجهه الوكالة. وعلى العكس من ذلك، يجب على المانحين للوكالة ضمان استمرارية وتوقع مساهماتهم المالية للوكالة. كما أن من شأن التمويل المتعدد السنوات وخفض التخصيص، على النحو المتوخى في الصفقة الكبرى بشأن التمويل الإنساني، أن يبسر أيضا الإدارة المالية للوكالة. والمطلوب بوجه عام هو أن تحافظ الجهات المانحة الأساسية على مساهماتها على الأقل وأن تزيد إذا أمكن؛ ويجب إعادة الشراكات مع الجهات المانحة السابقة؛ وبذل مزيد من الجهود للتواصل مع الشركاء الجدد والإقليميين بصفقتهم ركائز أساسية محتملة للخدمات الأساسية التي تقدمها الوكالة إلى اللاجئين الفلسطينيين.

٧٤ - ووضعت الأونروا نفسها استراتيجية جديدة لتعبئة الموارد في عام ٢٠١٦ من أجل الاضطلاع بولايتها التي تقضي بمساعدة وحماية اللاجئين الفلسطينيين في جميع ميادين العمليات الخمسة طوال السنوات الثلاث القادمة، من عام ٢٠١٦ إلى عام ٢٠١٨. وتحدد الاستراتيجية خمسة أهداف، هي: توفير التمويل اللازم من خلال تعبئة الموارد بشكل أكثر فعالية وكفاءة؛ وتعزيز الشراكات بين الجهات المانحة التقليدية؛ وتنويع قاعدة الجهات المانحة، مما يسهم بازدياد في تلبية الاحتياجات من الموارد؛ والبيئات التمكينية لتحسين إدارة العلاقة مع المانحين؛ وتأمين سلامة الموظفين ورأس المال المتداول. وتكمل استراتيجية تعبئة الموارد الاستراتيجية المتوسطة الأجل وتتناول الطريقة التي يمكن للوكالة بواسطتها أن تحصل بشكل أفضل على الموارد اللازمة لضمان تحقيق هذه النتائج من خلال المحافظة على مساهمات الجهات المانحة الأساسية، أو زيادتها حيثما أمكن. وتحدد الاستراتيجية تدابير داخلية ترمي إلى

زيادة التوضيح للدول الأعضاء وغيرها من الجهات المانحة لكيفية تخصيص الأموال التي تقدمها إلى الوكالة.

٧٥ - وإذ يلاحظ الفريق العامل التقدم الهام الذي أحرزته الأونروا في تنويع قاعدة الجهات المانحة (بلغت قيمة الإيرادات الآتية من الجهات المانحة غير التقليدية ١٨,٨ مليون دولار في عام ٢٠١٥)، فإنه يؤيد الجهود التي تبذلها الوكالة لإقامة شراكات جديدة مع المؤسسات الدولية، مثل البنك الدولي والقطاع الخاص. وتلعب الجهات المضيفة والجهات المانحة والمجتمع الدولي على نطاق أوسع بأدوار رئيسية في صون وتعزيز ومواءمة أهداف الوكالة في ميادين عملها الخمسة. كما ستواصل الأونروا نشاطها للحصول على الدعم من قاعدة الجهات المانحة الدولية من خلال برامج مثل برنامج الموظفين الفنيين المبتدئين، الذي يوفر حالياً ٢١ وظيفة من وظائف الموظفين الفنيين المبتدئين للوكالة، في المقر وفي المكاتب الميدانية على حد سواء. ويطلب الفريق العامل إلى الجهات المانحة الحالية والمستقبلية استكشاف وتطوير المزيد من الأساليب غير التقليدية لدعم الأونروا.

٧٦ - وللدول التي تستضيف اللاجئين الفلسطينيين أيضاً دور رئيسي في دعم عمليات الوكالة وأنشطة التوعية التي تقوم بها. ويرحب الفريق العامل بالدعم القيم الذي يقدمه الأمين العام لدى الدول الأعضاء وبمخا عن فرص لإقامات شراكات. فتوسيع قاعدة الجهات المانحة من شأنه أن يوفر منافع متبادلة للوكالة والجهات المانحة الجديدة. وسوف يزيد من إمكانية وصول الوكالة إلى شبكات مؤثرة وتبادل الخبرات مع الجهات المانحة الجديدة وزيادة حضورها في الميدان.

رابعا - الاستنتاجات والتوصيات

٧٧ - أولاً، يود الفريق العامل أن يشكر جميع الدول الأعضاء والجهات المانحة والبلدان المضيفة التي ما برحت تدعم عمل الأونروا منذ إنشائها وساهمت في رعاية مجتمع اللاجئين الفلسطينيين المعرضين للأذى.

٧٨ - ويؤكد الفريق العامل من جديد أن المشاكل الإنسانية التي يواجهها اللاجئون الفلسطينيون اليوم يجب معالجتها باعتبارها مسؤولية دولية مشتركة إلى حين التوصل إلى تسوية عادلة ودائمة لقضية اللاجئين الفلسطينيين وفقاً للقانون الدولي، بما في ذلك قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

٧٩ - ويعرب الفريق العامل عن بالغ القلق إزاء الفجوة التمويلية الشاسعة التي تؤثر في الميزانية البرنامجية للوكالة في عام ٢٠١٦ ويكرر أن من مسؤولية الجمعية العامة والمجتمع

الدولي في المقام الأول ضمان الحفاظ على الخدمات التي تقدمها الوكالة بمستوى مقبول، وأن تتمكن الوكالة من الاضطلاع بولايتها، كما ونوعاً، وأن يواكب التمويل متطلبات الوكالة من أجل تلبية الاحتياجات المتزايدة للسكان اللاجئيين. ويساور الفريق العامل القلق أيضاً إزاء الأثر المزعزع للاستقرار في المنطقة الذي يمكن أن ينجم عن عدم توفر التمويل وعن اتخاذ المزيد من التدابير التقشفية غير المقبولة في وقت تواجه فيه منطقة الشرق الأوسط أزمات متباينة الشدة.

٨٠ - ويرحب الفريق العامل باستراتيجية تعبئة الموارد للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨ والاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٦-٢٠٢١، ويود أن يعرب عن تأييده لتحقيق أهدافهما وتناهما. كما يرحب بالإصلاحات البعيدة المدى، على النحو المبين في هذا التقرير، ولكنه يعترف بأن الإصلاحات الراهنة في حد ذاتها لن تكون كافية لحل المشاكل المتعلقة بالعجز في ميزانية الوكالة.

٨١ - ويعرب الفريق العامل عن قلقه البالغ إزاء أوضاع اللاجئيين الفلسطينيين في الجمهورية العربية السورية. ويدعو الفريق العامل جميع أطراف النزاع إلى كفالة دوام توفير الإمدادات الإنسانية بصورة مستمرة ومنظمة، ولا سيما الأغذية والأدوية، للمناطق المحاصرة والتي يصعب الوصول إليها، بما في ذلك مخيم اليرموك وخان الشيخ. ويناشد أيضاً جميع أطراف النزاع أن تحافظ على حياد مجتمع اللاجئيين الفلسطينيين في الجمهورية العربية السورية. ويدين جميع أشكال العنف ضد هذا المجتمع المعرض للأذى، ويشجع المجتمع الدولي على توفير أكبر قدر ممكن من التمويل لسد الاحتياجات الواردة في النداء الطارئ دعماً للاجئين الفلسطينيين داخل الجمهورية العربية السورية واللاجئين الذين فروا من سورية إلى لبنان والأردن.

٨٢ - وبالمثل، فإن الفريق العامل يشعر ببالغ القلق إزاء معاناة اللاجئيين الفلسطينيين الذين يعيشون في الأراضي الفلسطينية المحتلة، حيث أدى استمرار القيود المفروضة على حركة موظفي الأونروا والسلع الإنسانية، والانخفاض العام في الأوضاع الاجتماعية الاقتصادية والنزاعات المتكررة إلى زيادة حدة معاناة اللاجئيين. ويدعو حكومة إسرائيل إلى منح الوكالة حرية الوصول غير المقيد إلى الأراضي. ويدعو الفريق العامل إلى رفع القيود المفروضة على غزة وتخفيف القيود المفروضة على الوصول. ويعرب الفريق العامل عن تأييده لفتح مزيد من المعابر إلى غزة للسماح بتدفق المعونة الإنسانية والسلع التجارية والأشخاص من غزة وإليها دون عوائق، بما يتفق مع قراري مجلس الأمن ١٨٥٠ (٢٠٠٨) و ١٨٦٠ (٢٠٠٩). ويحث جميع الجهات المانحة المحتملة، التقليدية وغير التقليدية على السواء، على مضاعفة

جهودها للاستجابة بشكل كامل لنداء الطوارئ الذي وجهته الوكالة للأراضي الفلسطينية المحتلة لعام ٢٠١٦.

٨٣ - ويثني الفريق العامل على المفوض العام وجميع موظفي الأونروا لما يبذلونه من جهود دؤوبة لكي تواصل الوكالة تقديم الخدمات العادية والطارئة في ظروف عمل بالغة الصعوبة. ويعرب الفريق العامل عن أسفه لمقتل ٣٠ من موظفي الأونروا منذ عام ٢٠١١ بسبب العنف المرتبط بالتراع، ويعرب عن قلقه بشأن ٢٥ مفقوداً أو محتجزاً أو مخطوفاً من موظفي الأونروا في الجمهورية العربية السورية.

٨٤ - ويعرب الفريق العامل عن خوفه أيضاً من عدم كفاية مستويات تمويل إعادة إعمار مخيم نهر البارد في لبنان، وهو أكبر مشروع من مشاريع الوكالة حتى الآن، واحتياجات التعمير في غزة التي نشأت في أعقاب النزاع في غزة عام ٢٠١٤. ويدعو الفريق العامل الجهات المانحة كافة، ومن بينها بلدان منطقة الشرق الأوسط، إلى تقديم دعمها الكامل لمشروع الوكالة ذوي الأولوية ويؤكد أن عدم القيام بذلك قد يؤدي إلى عواقب وخيمة على أمن اللاجئين الفلسطينيين واستقرار المنطقة. ويدعو أيضاً الدول الأعضاء إلى النظر في تمويل مشاريع هامة أخرى تحدد الوكالة أولوياتها.

٨٥ - ويشجع الفريق العامل الجمعية العامة على إبقاء الميزانية البرنامجية للوكالة لفترة السنتين ٢٠١٨ - ٢٠١٩ قيد الاستعراض بغية ضمان ألا يزداد تأثر قدرة الوكالة على تقديم الخدمات الحيوية للاجئين الفلسطينيين. وفي هذا الصدد، يدعو الفريق العامل الجمعية إلى مواصلة دعم تعزيز قدرات الأونروا الإدارية وفقاً لما جاء في تقرير الأمين العام لعام ٢٠٠٩ بشأن هذه المسألة (A/65/705). ويعرب الفريق العامل من جديد عن قلقه البالغ من أنه في حال لم تُوفّر موارد كافية للوكالة، ستتعرض الإنجازات التي تحققت من الإصلاحات الشاملة التي أجرتها الوكالة للخطر، كما ستتعرض للخطر قدرتها على تنفيذ ولايتها تنفيذاً كاملاً. ويعرب الفريق العامل عن الأمل في ترجمة التأييد الدولي للأونروا، الذي تجسده الجمعية العامة سنوياً في قراراتها التي تقر فيها بأهمية العمل الذي تضطلع به الوكالة، إلى دعم مالي أكبر تقدمه قاعدة أوسع من الدول الأعضاء وغيرها من الجهات المانحة لكفالة استمرار عمل الوكالة استناداً إلى أساس مالي سليم.

٨٦ - ويحث الفريق العامل جميع الحكومات بقوة على مراعاة الاعتبارات السالفة الذكر لدى البت في مستوى تبرعاتها للأونروا لعام ٢٠١٦. ومرة أخرى، فإن الفريق العامل:

(أ) يحث جميع الحكومات على زيادة مساهمتها للوكالة، متى أمكن، والإسهام في بوابات تمويل الوكالة الثلاث، على النحو المبين في هذا التقرير، مع الأخذ في الاعتبار

الأهمية الكبرى للتمويل الكامل لميزانياتها البرنامجية؛ وينبغي للترعاعات الحكومية أن تواكب متطلبات الوكالة لتلبية الاحتياجات المتزايدة لمجتمع اللاجئين الفلسطينيين وأن تأخذ في الاعتبار آثار التضخم وغيره من العوامل التي ترفع تكاليف تقديم الخدمات؛

(ب) يبحث جميع الحكومات على توفير تمويل غير مخصص متعدد السنوات، وأن تقدم مساهمات مستدامة ومتوقعة إلى الأونروا وفقاً للتوصيات المقدمة في مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني وأن تصرف مساهماتها في مطلع العام عندما يكون ذلك ممكناً؛ وهذا النوع من الدعم يتيح للوكالة أن تخطط أنشطتها على نحو أفضل؛

(ج) يثني على الأونروا لما اتخذته من تدابير من أجل تعزيز كفاءتها، مع المحافظة على جودة الخدمات التي تقدمها إلى اللاجئين الفلسطينيين، ويؤيد مواصلة تنفيذ تلك التدابير، ويؤكد أنها يجب أن تقترن بدعم مالي قوي من الدول الأعضاء لدعم جهود الوكالة في هذا الصدد؛

(د) يشكر الحكومات التي اعتادت على أن تقدم بسخاء إلى اللاجئين الفلسطينيين والأونروا، بما في ذلك الجهات المانحة الرئيسية والشركاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ويحثها على بذل كل الجهود الممكنة للحفاظ، أو حيثما أمكن، زيادة تمويلها للأونروا؛

(هـ) يشجع جميع الدول الأعضاء على النظر بصورة إيجابية في تقرير الأمين العام (A/67/365) وجميع القرارات المتعلقة بتمويل الأونروا بهدف التصدي لحالات العجز المتكررة في الميزانية وتقديم الدعم الكافي للعمل الحيوي الذي تضطلع به الوكالة.